جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الهجرة غير المشروعة

الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة

د . أحمد عبد العزيز الأصفر

الرياض

الطبعة الاولى

1431 هـ - 2010م

الهجرة غير المشروعة

الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة

تشكل الهجرات السكانية غير الشرعية واحدة من المشكلات الأساسية التي تثير قلق عدد كبير من دول العالم في الوقت الراهن لاعتبارات عديدة، غير أنها مختلفة، ذلك أن الأضرار المترتبة على الهجرات غير المشروعة ترتبط بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية للدول التي تعاني منها، فتجد دول عديدة في هذه الهجرات تهديداً لمصالحها الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى الأبعاد الأمنية الأكثر خطورة، وتأتي الولايات المتحدة وأوروبا في مقدمة هذه الدول. كما تولي دول عديدة أخرى اهتمامها بالهجرات غير المشروعة لما عليها من التزامات قانونية وسياسية إزاء الدول المتضررة من هذه الهجرات من جهة ولما يترتب على هذه الهجرات من مشكلات عديدة تمس أمنها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من جهة ثانية، وتعد الدول العربية في شمال إفريقيا من أكثر الدول التي تولي اهتمامها بالهجرات بوصفها تشكل ممرات ومنافذ أساسية للعمالة الإفريقية المتجهة نحو أوروبا، ولكونها مصدرة لهذه العمالة من بلدانها أيضاً.

١ . ١ مشكلة الهجرة غير المشروعة وتطورها التاريخي

يعد الانتقال السكاني عبر المكان واحداً من الظواهر الأساسية الملازمة للوجود البشري منذ القدم، وهو ظاهرة طبيعية تلازم الكائن الحي بحثاً عن الأفضل، حتى مع توفر عوامل الاستقرار، وتزداد أهميته مع ظهور ملامح التباين في الخيرات والثروات، فالإنسان يبحث دائماً عن الكلأ والماء وكل

ما من شـأنه أن يسـاعده في توفير حاجاته الأساسـية، وتحسين شروط حياته وحيـاة أبنائـه وأفراد أسرتـه وعائلته. ولم تكـن الطرق الطويلة والمسـاحات المكانية الواسـعة التي تفصله عن موطنـه الأصلي قادرة على منعه من البحث عـن الأفضـل، ولم تكـن قادرة عـلى منعه من التنقـل والترحال حتـى يجد ما يبحث عنه. وقد سـاعده في ذلك أن المجتمعات الإنسانية بقيت لفترة طويلة من الزمن قادرة على استيعاب الوافدين إليها، ولم تكن لديها تنظيمات الدولة المنتـشرة اليـوم في كل بقاع العـالم، والتي جعلـت للتنقل والترحـال شروطاً إداريـة وتنظيميـة باتت أكثر تعقيـداً من الـشروط الاقتصاديـة والاجتماعية للراغبين في الانتقال، ولهذا كانت أرض الله واسـعة للراغبين في البحث عن الحياة الأفضل.

غير أن الأمر اختلف في العصر الحديث، فمع تشـكل الدولة التي باتت تفـرض وصاية سياسـية واقتصاديـة واجتماعية على حيز مـكاني محدد، باتت لعمليـات الهجرة والانتقـال عبر المكان شروط إداريـة وتنظيمية أكثر تعقيداً يتـولى أمرها المعنيون بـإدارة الدولة تبعاً لما يقدرونه مـن مصالح تعود بالنفع العام عـلى مجمل الدولة أو الضرر، فتأتي التشريعات الناظمة للهجرة يسـيرة أحيانـاً، وعسـيرة أحياناً أخرى تبعـاً لمصلحة الدولة، ومصلحـة أبنائها وفق تقديرات المعنيين بإدارتها.

وفي القـرن التاسـع عشر، ومع ظهـور المزيد من الحاجة لقـوة العمل في القطاع الصناعي، إثر تطور هذا القطاع وجد العدد الكبير من العمال العرب تسـهيلات كبيرة لانتقالهـم إلى أوروبا بصورة عامة، والمطلـة منها على البحر المتوسـط بشـكل خاص، فقد وجد الجزائريـون والتونسـيون والمغاربة مثلاً تسهيلات كبيرة للعمل في فرنسا، مع ارتفاع في مستوى الأجور مقارنة مع ما هي عليه في دولها الأصلية، وبلغت حاجة الدول الأوروبية، وخاصة فرنسـا

منها، حداً جعلها تنظر إلى دول شمال إفريقيا وكأنها امتداد لذاتها، الأمر الذي سوغ لها عملية الاحتلال العسكري والسيطرة المباشرة على هذه البلدان، ومع اتساع عملياتها العسكرية في الحرب العالمية الثانية أقدمت فرنسا على تجنيد ما بين ٧٠ و٩٠ ألف مغربي في جيوشها[١] لتحقيق مجموعة من الأغراض العسكرية الخاصة بها.

وقد شهد القرن التاسع عشر موجات هجرات واسعة بين الشمال والجنوب، ذلك أن التطور الصناعي وفر وسائل الانتقال بطريقة مختلفة كلياً عما كان عليه الحال في الماضي، بالإضافة إلى ذلك انتشرت بقوة فرق العمل الأوروبية التجارية والعسكرية والعلمية لاكتشاف المزيد من خصائص الشعوب في إفريقيا وآسيا التي باتت هدفاً إستراتيجيا من أهداف الفعاليات المختلفة في أوروبا، فكانت الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة، ثم جاءت الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا محكومة بالبحث عن موارد إنتاجية جديدة في إطار سباق الدول الاستعمارية وغزو آفاق جغرافية جديدة لتحقيق مجتمع الوفرة، والظفر بالسباق نحو التفوق الاقتصادي[٢].

أما في القرن العشرين، وخاصة في النصف الأول منه حيث كانت الحربين العالميتين فقد كان له وضع مختلف، فقد وجدت الدول الأوروبية نفسها بعد خروجها من الحرب أنها فقدت الكثير من قواها البشرية، ولم تعد

---

(١) محمد نظيف، الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج، مجلة المعرفة، موقع الجزيرة، (ملفات خاصة)، الجمعة ٢٩/ ١/ ١٤٢٦هـ.

(٢) قسم الدراسات والبحوث (موقع الجزيرة)، محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية (ملفات خاصة)، الجمعة ٢٩/ ١/ ١٤٢٦هـ.

تتوفر فيها السواعد اللازمة لبناء الغد، وهي في حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع. ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من كل من المغرب والجزائر وتونس ودول جنوب الصحراء، والواضح أن كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية، وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة، وقد استفاد المهاجرون إلى أوروبا كثيراً من التسهيلات التي كانت تقدم لهم من النواحي القانونية والخدمية، فازداد عددهم من خلال هجرات نظامية إلى أن أصبحت أعدادهم تزيد على حاجة الدولة لهم، فأخذ الشعور بأنهم يزاحمون عمال الدول ذاتها، ورافق ذلك إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من العاملين المهاجرين، وفي هذه الأثناء كانت مظاهر البطالة والفقر تزداد انتشاراً في دول الجنوب، وتزداد رغبة الشباب في الهجرة والانضمام إلى زملائهم الذين يتمتعون بمزايا لا يحصلون عليها في بلدانهم، وقد نجم عن ذلك تناقض في الرؤى والطموحات والأهداف تجلى في ميل الدولة الأوروبية إلى الحد من الهجرات الوافدة إليها من جهة، وزيادة الطلب على سوق العمل في أوروبا من قبل الشباب الإفريقي بصورة عامة، وبلغ التناقض حداً دفع الدول الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات صارمة بحق المهاجرين غير الشرعيين. ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية المهاجرين غير الشرعيين قضية أمنية دفعت الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات «القانون الجديد للهجرة» الذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين[1].

(١) قسم الدراسات والبحوث (موقع الجزيرة)، محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية (ملفات خاصة)، الجمعة ٢٩/ ١/ ١٤٢٦هـ.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين، ومع تطبيق اتفاقية شنغن بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي. غير أنه مع دخول إسبانيا والبرتغال إلى الاتفاقية اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة، خاصة بعد أن لجأت أسبانيا إلى فرض مجموعة من الإجراءات الاحترازية أمام الهجرات المتوقعة في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي[1].

غير أن التشديد في الإجراءات القانونية للحد من قدوم العمال غير الشرعيين لم يكن قادراً على حل المشكلة، بل كان له آثار عكسية أدت إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت تلك الدول قبلة لمرشحي الهجرة غير الشرعية من مختلف بقاع العالم مثل دول أميركا الوسطى والجنوبية ودول آسيا (الصين، باكستان، الهند.. إلخ) ودول إفريقيا، حيث قدر عدد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بنحو ٤٠ دولة.

١ . ٢ التعريف بمفهوم الهجرة غير المشروعة والمصطلحات ذات الصلة

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية، أو غير المشروعة بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، ولكنه مقابل ذلك قد يكون شرعياً من الناحية الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية، تبعاً للخصوصيات التاريخية والحضارية لهذا المجتمع أو ذاك، وتبعاً لما هو سائد في هذه الدولة

(١) المرجع السابق

أو تلك، مما جعل عدداً كبيراً من الشباب يقدمون على الهجرة مع ما تحمله لهم من أخطار حياتية قد تودي بهم، ويلاحظ في تحليل مضمون الحالات التي تعرضت لأخطار الانتقال غير الشرعي، واستخدام وسائل النقل بطرق غير مسموح بها قانونياً أنهم جمعوا من أقاربهم وذويهم مبالغ كبيرة للتمكن من عملية الهجرة والانتقال إلى الضفة الأخرى للبحر المتوسط، فالمجتمع بظروفه الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وبعاداته وتقاليده قد يدفع الأبناء إلى الهجرة غير المشروعة قانوناً لعدم تعارضها مع القيم الاجتماعية السائدة أو الاعتبارات الدينية المعمول بها، ولهذا تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة[1].

ولهذا ينطوي مفهوم الهجرة غير الشرعية على بعد قانوني بالدرجة الأولى، وغالباً ما يصف مجموعة من الحالات التي تعد مخالفة للأنظمة المعمول بها في هذا البلد أو ذاك، ومن ذلك على سبيل المثال:

- دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك، وغالباً ما يتم ذلك بطريق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية، أو عبر البحار والمناطق الساحلية.
- دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن تكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب، ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.

---

(١) هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا (أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها)، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام)، العدد ١٧٨، يناير ٢٠١٠م.

- التسـلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي، وليس دخولهم إليها.
- ممارسـة الشخص لمهام وأعمال ضمن الدولة المستضيفة غير مسموحة له فيها بموجب تأشـيرات الدخول الممنوحة له من قبل، كأن يكون قدومه لغايات السياحة أو الزيارة ولكنة يمارس أعمالاً منتجة.
- دخـول الشـخص لحـدود دولـة ما في سـياق عمليـة منظمة مـن قبل جهـات سياسـية أو اجتماعيـة أو اقتصاديـة بغـرض إيقـاع الأذى بالسـكان المقيمين، والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسـية أو اجتماعيـة، وغالباً ما يقترن هذا الشـكل بعمليات الإرهاب التي تنظمها مافيات شديدة الخطورة.
- وقـد تتعـرض الـدول لمشـكلات مـن نـوع آخـر تتعلق بالهجـرة غير المشروعة، كأن تحدث في الدول المجاورة كوارث طبيعية أو اجتماعية أو مجاعـات أو حـروب أهلية أو حروب مـع دول أخرى.. مما يدفع بسـكان الدول المعرضة لهذه المشـكلات إلى الهجرة للدول المجاورة على شكل جماعات كبيرة، وقد تترتب على ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعيـة عديـدة تحـول دون إمكانيـة قبـول الدولـة المسـتضيفة لاسـتضافتهم، مـع أن دوافع الهجـرة في مثل هذه الحـالات تختلف كلياً عن الهجرات غير المشروعة التي سبق ذكرها، ومن الملاحظ أن هذه المشكلات تختلف تماماً بين الدول تبعاً للخصوصيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز هذه الدول عن بعضها.

وفي ضوء هذا التعدد في الأشكال التي ينطوي عليها مفهوم «الهجرة غير الشرعية» يمكن الإشارة إلى مفاهيم مشابهة لها وليست مطابقة بالضرورة، ومن ذلك مفهوم «العمالة غير المشروعة»، ويراد بذلك مجموعات الأفراد الذين يمارسون أعمالاً غير مرخصة لهم بالوثائق الممنوحة لهم، مع أن إقامتهم قد تكون شرعية في هذه الدولة أو تلك، ويظهر التمييز في هذا المجال بين الإقامة المشروعة وممارسة عمل غير مشروع.

أما مفهوم «الإقامة غير المشروعة» فيراد به انقضاء فترة الإقامة المشروعة والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها، بصرف النظر عما إذا كان الأفراد يمارسون أعمالاً منتجة خلال فترة إقامتهم أو لا يمارسون هذه الأعمال، فالتغير الحاصل بالنسبة للمقيم يتعلق بالوضع القانوني للإقامة.

بالإضافة إلى ذلك يستخدم أيضاً تعبير «الهجرة السرية» للدلالة على دخول أراضي الدولة خفية، وعلى بعد من عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية، والاستفادة من مواطن الخلل في عملية المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول، ويظهر ذلك على نحو فردي أو شللي غير منظم أحياناً، أو على نحو منظم من خلال شبكات عالية التنظيم أحياناً أخرى.

كما يستخدم تعبير التسلل للدلالة على الدخول المستتر إلى حدود الدولة، كما هو الحال في الهجرة السرية تماماً، ولكن يضاف إليها أهداف وغايات لايحملها مفهوم الهجرة بالضرورة، كأن تكون غايات الدخول سياسية أو اجتماعية أو أمنية، وغيرها.. وفي هذه الحالة لاتنطبق على الفاعل صفة المهاجر بقدر ما تنطبق عليه صفة المتسلل، ولكن هذه الصفات يمكن أن ترافق عملية الهجرة المتسللة.

وعـلى الرغم مـن تعـدد المفاهيـم والمصطلحـات ذات الصلـة بمفهوم الهجرة غير المشروعة، غير أن لكل منها دلالته التي تختلف عن دلالة المفاهيم الأخرى.

١ . ٣ حجم ظاهرة الهجرة غير المشروعة وانتشارها المكاني

يـؤدي تعدد أشـكال الهجـرة غير المشروعـة إلى صعوبـة تقدير الحجوم الحقيقية لها في أي دولة من الدول، ذلك أن المهاجرين غير الشرعيين يتوارون في أغلب الأحيان عن الأنظار بصورة عامة، وعن أنظار الدولة ومؤسسـاتها بشـكل خـاص، فهم معرضـون في أية لحظـة للترحيل والإبعـاد، فضلاً على الإيقـاف والمحاسـبة، والمعاملـة السـيئة في كثير مـن البلدان. ولهـذا فالدول لاتقدم توصيفاً كاملاً لحجم ظاهرة الهجرة غير المشروعة فيها، إنما تعمل على بيان ما تمكنت من رصده عبر مؤسساتها المختلفة الداخلية منها والحدودية.

أ ـ حجم ظاهرة الهجرة غير المشروعة

على الرغم من الجهود الكبيرة المعنية برصد مظاهر الهجرة غير المشروعة وأسـبابها والعوامل المؤدية إليها مازالـت تنتشر مجموعة من الصعوبات التي تحول دون توصيف الحجم الفعلي لها، فهي من الظواهر التي يتم رصدها من خـلال بعض آثارها الناجمة عنها، دون إمكانية رصـد هذه الآثار كاملة، فقد يكون عدد الأفراد الذين تمكنوا من الدخول بطريقة غير مشروعة إلى دولة ما أكـبر بكثير من عدد الأفـراد الذين تم ضبطهم أثناء محاولات دخولهم، ولهذا فأغلـب الإحصاءات المتداولة في هذا المجال هي إحصاءات موضعية مبعثرة تخص دولة محددة، في تاريخ محدد.

ومع الأخذ بالاعتبار هذه الصعوبات المتعددة، من الملاحظ أن معدلات الهجرة غير المشروعة ارتفعت بشكل لافت للنظر في العقود الأخيرة من القرن العشرين، بحثاً عن فرص العمل وظروف أفضل للحياة، فقد حاول الكثير من الآسيويين والأفارقة والمكسيكيين التسلل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدول الأوروبية عبر الحدود البرية والبحرية، وقد تعرضوا لأخطار كثيرة كانت تهدد حياتهم.

يصل حجم الهجرة غير الشرعية، وفق تقديرات منظمة العمل الدولية على مستوى إجمالي العالم إلى نحو (١٥٪) من إجمالي المهاجرين في العالم، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة يصل حجم الهجرة غير المشروعة إلى نحو (١٨٠) مليون شخصاً، وتقدر منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير القانونية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنحو مليون وخمسمائة ألف مهاجر[١].

وفي هذا الصدد يجد الباحث الإسباني يورن زو أن عدد المهاجرين المغاربة في إسبانيا حالياً يزيد على المائتي ألف شخص، ويُقدَّر عدد المهاجرين السريين بنحو اثني عشر ألف شخص سنوياً، وأن أسباب تنامي الهجرة، وخصوصاً السرية، مردُّها فرض الدول الأوروبية تأشيرات دخول، وتشدُّدها ضد رعايا دول الجنوب المتوسطي، تلك الدول التي تتفاقم أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصاً لفئة الشباب، ولأسباب متعددة أخرى كسوء التسيير المحلي، والتأثيرات السلبية للعولمة، بالإضافة إلى دور الإعلام المثير حول أوروبا القريبة والقريبة منه جداً، وكذلك عودة بعض المهاجرين بسيارات فارهة، وبوضع اقتصادي جيد، ويقدر بعض العلماء عدد المفقودين بسبب الهجرة غير المشروعة خلال أربع سنوات (١٩٩٧-٢٠٠١) بنحو ٣٩٢٣ شخصاً مفقوداً، وهو عدد يزيد على أعداد

(١) أسامة بدير، ظاهرة الهجرة غير الشرعية (التعريف والحجم، المواثيق الدولية، الدوافع والأسباب مجلة الديوان، ٢٦ يناير ٢٠١٠م.

المفقودين في الكثير من الحروب وتضررت مجموعات كبيرة من الأسر التي فقدت بعض أفرادها دون علمها، ومازالت تعيش على أمل الاتصال بهم، وقد يكون الفقيد هو الأب، أو الابن أوالأخ، أو أولاد الابن والعم والخال، وإذا ماتم الاستفسار عن المفقودين قيل لهم بأنهم في فرنسا تارة، وهولندا تارة أخرى، وعلى الرغم من طول الانتظار لكن لا فائدة[1].

وفي ألمانيا وعلى الرغم من القوانين المشددة على العمالة السوداء فقد كشفت دراسة ألمانية أن أكثر من أربعة ملايين منزل في ألمانيا يلجأ إلى تشغيل عمال غير شرعيين. وتدل الدراسة التي أجراها معهد الاقتصاد الألماني في مدينة كولونيا ونشرت نتائجها في شباط ٢٠٠٩، على أن العمالة غير المشروعة تنتشر في نحو أربعة ملايين وخمسمائة ألف منزل تقريباً، تمارس عملها في النظافة وأعمال الحدائق والمهام المنزلية. وأظهرت الدراسة أن خدمات المنازل تمثل (١٦ ٪) من إجمالي العمل غير المشروع في ألمانيا، وبينت الدراسة أن واحداً من كل ثلاثة بالغين في المانيا كان يوفر عام ٢٠٠٧ فرصة عمل واحدة في مجال الأعمال المنزلية وبمتوسط عام قدره ألف يورو في السنة. كما تبين من خلال الدراسة أن واحدا من كل خمسة بالغين في ألمانيا أدى عملا بشكل غير مشروع في الفترة نفسها وبمتوسط ست ساعات ونصف في الأسبوع بأجر عشرة يورو في الساعة[2].

وتفيد كارين هورن، التي أشرفت على الدراسة، بأن الاتجاه العام السائد في ألمانيا تقبل العمالة السوداء، التي تجد تأييدا واسعا لها بين المواطنين، فقد

---

(١) موقع الجزيرة الفضائية، أسباب الهجرة السرية وسبل التصدي لها، الإثنين ٣٠/ ١١/ ١٤٢٥هـ.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، ألمانيا: تراجع مفاجئ لثقة المستثمرين في الاقتصاد، الأربعاء ٢٩صفر ١٤٣٠هـ.

لاحظت الباحثة أن ثمانية من بين عشرة أشخاص أكدوا في الاستطلاع، الذي أجراه المعهد في إطار الدراسة أنهم لا يشعرون بتأنيب الضمير، حين يستعينون بعمالة سوداء لمساعدتهم في القيام بمهام منزلية[1]، ويعتبر الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم أو كبار السن الذين لا يجدون من يساعدهم من ذويهم وكذلك الأسر التي يعمل طرفاها من أكثر الذين يستعينون بالخدمات المنزلية بشكل غير مشروع. وتعد السيدات المتقدمات في السن من ذوي الدخل المنخفض من أكثر من يقمن بهذه الأعمال، وتفيد الباحثة بأنه من الممكن توفير (١٧٧) ألف فرصة عمل إلى (٣٥٥) ألف فرصة من خلال إضفاء الشرعية على (٣٠٪) إلى (٦٠٪) من العمل في المنازل بشكل غير مشروع[2].

وفي هذا الصدد تشير حسابات معهد الاقتصاد الألماني إلى إمكانية توفير ما يصل إلى (٦٠٠) ألف فرصة عمل لوقت كامل إذا ما استنفذ (١٤) مليون منزل حاجته من العمالة المنزلية. وقد بنى المعهد حساباته على اعتبار أن أجر ساعة العمل في الخدمات المنزلية (٨) يورو للساعة. أما إذا اعتمد مبلغ (١٢) يورو للساعة فإن ذلك يمكن أن يوفر حسب توقعات المعهد (٤١٧) ألف فرصة عمل جديدة، كما توضح المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن أكثر من ٣٨ ألف شخص، معظمهم من الصوماليين والاثيوبيين، حاولوا اجتياز خليج عدن للوصول الى اليمن في الاشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨م، وأن أكثر من ٦٠٠ منهم قتلوا أو اعتبروا في عداد المفقودين[3].

وعلى امتداد السواحل الليبية على البحر المتوسط، تقدر السلطات الإيطالية العدد المؤهل لمثل هذا النوع من الهجرة من الجماهيرية الليبية وحدها

(١،٢) المرجع السابق.

(٣) صحيفة البلد، الأزمة العالمية تحفز الهجرة غير الشرعية، العدد ١٧٢٩، ٣/ ١٢/ ٢٠٠٨م.

بـ٥ , ١ مليون مهاجر، معظمهم من دول الشـمال الإفريقي فضلا عن الدول الإفريقية الأخرى لاسيما من الصومال وإريتريا وتشاد وإثيوبيا.

وعـلى الرغـم مـن أن الهجرة غـير المشروعـة ظاهـرة عالمية تعـاني منها الـدول المتقدمـة في أوروبا والولايـات المتحدة الأمريكيـة، إلى جانب الدول النامية، وخاصة الدول العربية في شـمال إفريقيا، والدول الإفريقية وتمتد على مسـاحة غالبية دول العالم اليوم[1]، وهي تزداد بقوة مع انتشار مظاهر التباين في مسـتوى الحياة، وفي طبيعة الشروط الاقتصاديـة والاجتماعية بين الدول، حيث تنتشر عوامل الدفع والجذب السـكانيين بقوة على قدر مظاهر التباين. ويمكن الإشـارة إلى أن أهم المناطق التي تجري فيها هذه الهجرة على مستوى العالم تتمثل في المحاور الآتية:

- حوض البحر المتوسط: ما بين شمال إفريقيا ودول جنوب أوروبا
- الحدود المكسيكية مع الولايات المتحدة وبعض دول أميركا اللاتينية.
- دول شرق آسيا، وخصوصاً ما بين أندونيسيا وأستراليا.
- هذا بالإضافة الى دول آسـيوية وإفريقية مختلفة تتم من خلالها عملية تنظيم هجرات سرية منفردة، أو جماعية باتجاه بلدان الجذب الواقعة في الشمال: دول أوروبا أو أميركا الشـمالية، أو بعـض دول الجذب في جنوب الكرة الأرضية كالبرازيل وأستراليا.

ب ـ الدول الأوروبية

تشـكل الـدول الأوروبيـة مركـز اسـتقطاب رئيسـياً للمهاجريـن غير الشرعيـين في العـالم، وربـما هو الأول من حيـث حجم التأثـير، ويلاحظ أن

(١) المرجع السابق.

منافـذ الوصـول إلى أوروبا واضحة وجليـة على امتداد البحر المتوسـط، من الـدول العربيـة الإفريقيـة خاصـة، حيـث تنتشر بقـوة في المغرب، ثـم تأخذ بالتناقـص عبر الجزائر وتونـس وليبيا ومصر، ثم تعـود للظهور على الحدود التركية ولكن بدرجات أقل.

ففـي دول المغرب العربي، حيث كانت الروابط مع أوروبا، وخاصة مع فرنسـا التي كان لها تاريخ طويل في اسـتعمار المنطقة، تؤكد أن نسبة عالية من الشـباب، وغيرهم من الأطفال والكبار يحلمـون بالهجرة السريّة والالتحاق بالفـردوس المفقـود، والتخلّـص من البطالـة والانتظار القاتـل. ففي منطقة «بني ملال» وسـط المغـرب أكد نحو (٩٦ ٪) من الذين شـملتهم الدراسـة حول هذه الظاهرة، أنهم سيلجأون إلى الهجرة السرية، وهو ما يعرف عندهم باسم «الحراقة»، وبأي ثمن[١].

وعلى الرغم من أن الإفريقيين يشـكلون نسبة عالية من المهاجرين، غير أن الأنظـار موجهـة إلى دول المغـرب العربي، لأنهـا منطقة عبور إلى أسـبانيا والـدول الأوروبيـة الأخـرى، وفي هـذا السـياق تذكر صحيفـة «الأحداث المغربيـة» في عددها ليوم ٢٣ ديسـمبر ٢٠٠٤، أن فرقـة الهجرة غير الشرعية التابعـة لمصلحة الاسـتعلامات العامة والتقنين بمدينة وجـدة أوقفت ٦٦٤ شـخصا مـن بينهم ٦٠٠ مـن إفريقيا جنـوب الصحـراء، و٥٥ جزائريا، و٤ بنغاليين، و٤ هنود، وسـوري. ويتـم تصوير المهاجر السري المغربي، عموما، على أنه طائش ومتهور، فضلا عن أنه يلوث صورة المغرب[٢].

وتـدل مظاهر الحياة الاجتماعية في منطقة بليوتـش الواقعة على بعد ١٢ كيلومترا من مدينة القصر الصغير المغربية، على حجم المشـكلة من الناحيتين

(١) المرجع السابق.

(٢) عبدالوهـاب الرامـي، الإعـلام والهجـرة غـير الشرعيـة، موقـع قصـة الإسـلام الإلكتروني، الثلاثاء ١١/ ٢/ ١٤٣١هـ الموافق ١٦ يناير ٢٠١٠م.

الإنسانية والاجتماعية، فلم يعد اسم بليونش«أو»«غوروغو» مرتبطاً بالمغرب بقدر ما بات مرتبطاً بالقارة الإفريقية بأكملها، ولم يعد المغاربة وحدهم الذين يحلمون بأوروبا ويضحون بحياتهم في سبيل تحقيق هذا الحلم، بل إن العشرات من الأفارقة القادمين من أعماق القارة الإفريقية التي مزقتها الحروب والصراعات الاثنية والمجاعات لعقود طويلة يقطعون آلاف الكيلومترات متنقلين عبر شاحنات وسيارات مختلفة أو سيرا على الأقدام من أجل الوصول إلى العيون أو الرباط أو طنجة، تلك المدن المغربية التي أصبحت تعني شيئا واحدا بالنسبة للمهاجر الإفريقي: إنها المحطة الأخيرة التي يمكنه أن يستريح بها بعد شهور طويلة قطع خلالها آلاف الكيلومترات وسط صحراء شمال إفريقيا الجرداء وشمسها الملتهبة حيث فقد العديد من أصدقائه في الطريق وصافح الموت أكثر من مرة مسترشدا ببوصلة الطبيعة وحاملا معه ذكريات مؤلمة عن قارة تدعى إفريقيا[1].

وسرعان ما تمكن هؤلاء، وعندما أدركوا أن مكوثهم المرحلي يمكن أن يكون طويلاً من تنظيم أمور حياتهم فأنشأوا «دولتهم» الصغيرة في الأحراش المغربية ولحل مشاكلهم الداخلية وصراعاتهم الاثنية التي رافقتهم، أنشؤوا مجلسا للحكماء يضم ممثلين عن كل عشيرة يجتمع كلما اقتضت الضرورة من أجل الفصل في جملة من الأمور وتحديد المسؤوليات وأحيانا إصدار الأحكام في حق المخالفين لقانون العشيرة التي تكون في غالب الأحيان إرسال المهاجر السري إلى أعماق الغابة ليحتطب مدة يومين أو ثلاثة أيام أو تكليفه بالحراسة لمدة طويلة، كما يعين مجلس الحكماء طبيبا للعشيرة مكلفا بالإشراف على

---

(١) نبيل دريوش، الفرار من قهر الفقر إلى وهم الغنى، موقع الجزيرة الفضائية، مجلة المعرفة، ٢٩/ ١/ ١٤٢٦هـ.

أحوال المرضى من المهاجرين السريين ويصف لهم بعض الوصفات التقليدية التي تعلمها في بلده، كما أنه يلجأ أحيانا إلى بتر بعض الأعضاء التي يصيبها التعفن ويستعصي علاجها[1].

ويلاحظ ألفريد ألونسو وهو ضابط في الدرك الإسباني أنه من الصعوبة قياس ما يحدد بموجبه بلد المهاجر الأصلي، ولكن بصورة عامة يمكن القول إن (٥٠٪) هم مغاربيون، أما النسبة المتبقية (٥٠٪) أيضاً فهم من شتى دول العالم، وفي الغالب من دولٍ إفريقية أو من نيجيريا، وهناك جنسيات أخرى مثل الصين، ساحل العاج، الهند، باكستان، فلسطين، لبنان، سيراليون، المغرب، موريتانيا، الأغلبية تأتي عن طريق المغرب، ولكن ما هو حاصل أن المافيا تحاول تغيير الطريق مع أن المراقبة صارمة في حدود الجزيرة الخضراء[2].

وعلى الحدود الإيطالية تم انتشار (٢٦) جثة لعمال مصريين لقوا حتفهم بعد غرق المركب الذي يقلهم إلى إيطاليا، وقد أثار مفتي مصر الدهشة عندما أفاد أن هؤلاء الذين لقوا حتفهم في سفرهم غير المشروع لا يمكن النظر إليهم على أنهم شهداء، لأنهم ألقوا بأنفسهم للتهلكة، كما أن سفرهم لم يكن في سبيل الله، إنما هو في سبيل الطمع والبحث عن المال، بينما نظر بعضهم إلى هذه الفتوى على أنها غير واقعية ولا تعبر عن روح الشرع، مؤكدين أن هؤلاء الشباب شهداء لأنهم ماتوا غرقى بنص أحاديث النبي ﷺ بالرغم من هجرتهم بشكل غير شرعي، بحثا عن الرزق ولإيجاد فرصة عمل في أوروبا، في حين استشهد المؤيدون للفتوى بقوله تعالى: «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة، واستندوا إلى أن هؤلاء الشباب سلكوا طرقا غير مشروعة من

---

(١) المرجع السابق.

(٢) موقع الجزيرة الفضائية، أسباب الهجرة السرية وسبل التصدي لها، الإثنين ٣٠/ ١١/ ١٤٢٥هـ.

أجل الحصول على الأموال، ومن ثم فهم وقعوا في مخالفة شرعية تجعلهم في حكم المنتحرين لأنهم خالفوا أوامر الله وأوامر السلطان وألقوا بأيديهم إلى التهلكة[1].

وفي لبنان، تقدر العمالة المصرية غير المشروعة بنحو (١٠) آلاف عامل من أصل (٢٧) ألف العدد الإجمالي للعاملين المصريين هناك، وفي ذلك يقول وزير القوى العاملة والهجرة في مصر أحمد العمادي عن العمالة المصرية في لبنان «.. هناك تقديرات وليس احصاءات دقيقة. وهناك نوعان من العمالة المصرية، فمن يعملون ضمن القانون يقدَّر عددهم بنحو ١٧ ألف عامل، وهناك تقدير بأن الذين يعملون بصورة غير مشروعة هم في حدود الـ ١٠ آلاف عامل. ومسؤوليتنا تنظيم هذه العمالة، استناداً الى الاتفاق المعقود بين البلدين ومذكرة التفاهم، بروح إيجابية لنتمكن من معالجة الإشكالات التي تعترض هذا الملف. واعتقد جازماً أننا سنتمكن من إزالة كل الصعوبات في هذا الإطار»[2].

جـ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

تبدو ظاهرة الهجرة غير المشروعة واسعة الانتشار أيضاً على امتداد الحدود الدولية بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، بطول يصل إلى ٣٣٦٠ كيلومتراً، وعلى الرغم من المراقبة المشددة والمستمرة لهذه الحدود خصوصاً التي تفرضها الولايات المتحدة، فإن عمليات الهجرة غير الشرعية والتهريب عبرها ما زالت مستمرة حتى هذا اليوم. وأخيراً أصدر

(١) صحيفة الشرق الأوسط، الحريري يبحث مع العمادي وقانصو مشكلات العمالة المصرية في لبنان، ٢٥ شوال ١٤٢٢هـ.

(٢) محمد خليل علماء أزهريون: فتوى المفتي تخالف روح الشرع، صحيفة الشرق الأوسط، ٥ ذي القعدة ١٤٢٨هـ.

الكونغرس الأميركي (تشرين الأول ٢٠٠٦م) قراراً أجاز بموجبه بناء جدار بطول ١٢٠٠ كلم على طول الحدود مع المكسيك للحد من هذه الهجرة، التي لا تقتصر على المكسيكيين وحدهم، بل إن الكثير من المهاجرين يأتون إلى المكسيك كمحطة انطلاق وتجمّع للدخول الى الولايات المتحدة. فهم يأتون من دول أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وبعدها تتم عملية انتقالهم السريّة من خلال شبكات ومنظمات محلية أو عالمية الى داخل الولايات المتحدة عبر الحدود وبكلفة باهظة قد تبلغ ١٠ آلاف دولار عن الشخص الواحد[١].

وعلى الرغم من أن الظاهرة تنتشر أيضاً على امتداد الحدود الشمالية للولايات المتحدة مع كندا، إلا أنها بدرجات أقل، ولم تصل فيها إلى الحجم الذي يهدد مصالح الولايات المتحدة كما في الجنوب، غير أن الطرفين يتعاونان للحد منها قدر المستطاع[٢].

د ـ جنوب شرق آسيا

في دول جنوب شرق آسيا تبدو مظاهر المشكلة منتشرة بقوة أيضاً، غير أن أغلبها في حدودها الجغرافية، والقليل من المهاجرين يذهبون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويلاحظ أن القسم الأكبر من المهاجرين يتجه نحو أستراليا وخصوصاً من الدول المجاورة التي تعاني الفقر والحروب، مثل أندونيسيا، وتايلاند، وبنغلادش، والهند، والباكستان، وأفغانستان، وأخيراً من العراق، حيث بات العراقيون يشكلون نسبة كبيرة، ويليهم الأفغان ودول الهند الصينية. «ولا تزال مشاهد غرق بعض الزوارق التي تقل بعض

(١) أحمد علو، الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة، موقع الجيش اللبناني، مجلة الجيش، العدد ٢٨٩، تموز ٢٠٠٩م.

(٢) المرجع السابق.

هؤلاء المهاجرين في وسائل الإعلام تشهد على فظاعة وأخطار هذه العملية والمجازفة بالحياة لعبور المحيط الصاخب والأمواج العتية، بهدف الوصول الى بر الأمان، وتحقيق الحلم بحياة أفضل، حياة قد يدفعها هذا المهاجر ثمناً لتحقيق حلم قد يضيع في لجة مياه المحيط الغاضبة، أو لقمة سائغة لمفترس يطلع من بين الأمواج»[1].

هـ ـ الدول العربية ومنطقة الخليج العربي

تختلف مظاهر الهجرة غير المشروعة في المجتمع العربي في أشكالها وحجومها، ففي حين تعد دول المغرب العربي طاردة للهجرة غير المشروعة، وهي في الوقت نفسه دول عبور، حيث تأتي إليها أعداد كبيرة من الشباب الإفريقي، ويلتحقون مع نظرائهم من دول المغرب العربي نفسها، ليأخذوا بالمسير سوية إلى أسبانيا وإيطاليا وفرنسا والدول الأوروبية الممكنة، أما منطقة الخليج العربي فتعد من الدول المستقبلة للهجرات غير المشروعة، مع الإشارة إلى أن عمليات الضبط الإداري فيها أكبر، وعلى الرغم من ذلك فإن أعداداً كبيرة من العمالة غير المشروعة تنتشر في المنطقة، ولكن بأشكال مختلفة تأتي في مقدمتها التخلف عن الالتحاق بقوافل الحج والعمرة، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، أو المكوث في الدولة بعد انتهاء فترة الإقامة الشرعية، كما هو الحال في دول الخليج كالإمارات العربية المتحدة، أو التسلل الفردي من الحدود المجاورة.

١ . ٤ أشكال الهجرة غير المشروعة

استطاعت الهجرة غير المشروعة أن تكيف نفسها مع التحديات التي تجابهها من قبل السلطات الرسمية في الدول المستضيفة، وفي الدول الطاردة

(١) المرجع السابق.

للسكان في الوقت نفسه، خاصة وأن العوامل المنتجة لها ازدادت وضوحاً في الوقت الذي اقتصرت فيه المعالجات التي استهدفتها الأساليب الأمنية فقط من خلال تعزيز أجهزة الضبط والرقابة والمتابعة، دون النظر إلى العوامل الأكثر عمقاً، المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل الظاهرة تفرض نفسها مجددا بأشكال جديدة، وطرق متعددة، متحدية بذلك كل الإجراءات التي اتخذتها السلطات الرسمية في الدول المصدرة للعمالة غير المشروعة، أو في الدول المستقبلة لها.

أ ـ هجرات الشباب الذكور

تعد هجرة الشباب الذكور غير المشروعة من أقدم أشكال هذا النوع من أنواع الهجرة، وهي أيضاً في الوقت نفسه أكثر انتشاراً من هجرة الشابات الإناث، ذلك أن الأعباء الاجتماعية الملقاة على عاتق الذكور أكبر مما هي بين الإناث، وتلقى المسؤولية الاجتماعية على عاتق الذكور بدرجات أكبر، ولهذا تعد حرية الشباب الذكور أكبر من حرية الأنثى، والإمكانات الاجتماعية، من عمليات تواصل وتنسيق أوسع بكثير من الإمكانات المتاحة أمام المرأة عامة، والأنثى الشابة بشكل خاص، ولهذا تعد هجرة الشباب الذكور من أكثرها انتشاراً، وأقدمها تاريخاً.

ب ـ هجرة الإناث

لقد بقيت الهجرة غير المشروعة إلى وقت قريب قائمة على هجرة الأفراد الذكور غير المتزوجين، إلى أن تستقر أوضاعهم القانونية والاجتماعية في البلد الذي هاجروا إليه، ثم يقدمون على الزواج بوصفه المشروع المحوري في حياة الشباب، غير أن الصعوبات التي أخذت تضعها السلطات الرسمية، وخاصة في الدول المسقبلة للمهاجرين، دفعت إلى ضرورة التساهل مع النساء

والأطفال لاعتبارات إنسانية وأخلاقية، مما دفع العدد الكبير من المهاجرين إلى استخدام هذه الاعتبارات لتسهيل أمورهم في عمليات التنقل والترحال، فقد ظهرت بقوة هجرة النساء، وهجرة الأطفال، كما ظهر استخدام حالات الزواج من أجنبية لفترة مؤقتة ريثما يتم استكمال الشروط اللازمة للإقامة في البلد المهاجر إليها.

من الملاحظ أن الدول الأوروبية تعمد إلى ترحيل من يتم القبض عليهم وهم متسللون إلى حدودها، وأبرمت في هذا الشأن اتفاقيات عديدة مع الدول المصدرة للمهاجرين، غير أن هذه الاتفاقيات استثنت الأطفال من الترحيل إلى بلدانهم الأصلية لما قد يتعرضون له من أخطار تهدد حياتهم وتنشئتهم الاجتماعية، فالقانون الاسباني مثلاً لا يسمح بإعادة الأطفال إلى بلادهم، ويمنع ترحيلهم إلا بموافقتهم وضمن شروط خاصة، مما دفع الكثير من النساء إلى الهجرة غير المشروعة برفقة أطفالهم لما في ذلك من ضمان لهن، ويمكنهن من البقاء في الدول التي هاجرن إليها لرعاية الأطفال والاهتمام بهم، وضمان حق الإقامة الشرعية، وقد تندفع نساء أخريات أيضاً إلى الإسراع في الهجرة قبل الولادة لاعتقادهن أن توقيفهن من قبل السلطات الأوروبية وهن في مرحلة الحمل يضمن لهن الاستمرار في الهجرة ويعطيهن الحق في اكتساب شرعية الإقامة؛ نظراً لأن الطفل مشمول بالرعاية مع أمه حتى لولم يكن قد ولد بعد.

ج ـ هجرة الأطفال

لقد استطاع المهاجرون أن يكيفوا أنفسهم مع القوانين الجديدة، فتأكيد ضرورة ترحيل الشباب الذين تم توقيفهم، وفرض نوع من الحماية على النساء والأطفال جعل المهاجرين يتكيفون مع هذه القوانين، فارتفعت نسبة النساء

والأطفال حتى أصبحت مصدر قلق بالنسبة للمعنيين باتخاذ القرار في الدول المستقبلة، فأنشئت لذلك الدور المخصصة للإيواء والرعاية. وخصصت لذلك النفقات اللازمة من قبل الحكومات الإقليمية، مما جعل لهذه الإجراءات قوة جاذبة للهجرة غير المشروعة بدرجة أكبر، وبات الالتجاء بدور الإيواء التي تضمن قبول المهاجرات ومنحهن الإقامة المشروعة حلماً يراود الكثيرات من أبناء الدول الطاردة للسكان، بعد أن أخذت أخبار مراكز الإيواء تنتشر في بلدان ما وراء المضيق، حتى أصبح معظم الأطفال الذين يأتون إلى إسبانيا يسلمون أنفسهم إلى السلطات بشكل شبه طوعي لأنهم يعرفون أنهم سيتلقون عناية ستكفل لهم مستقبلاً أفضل، فتزايد عددهم في تلك الدور حتى جاوز ستة آلاف طفل[1]، وسرعان ما أصبح الأطفال القَصَّر أكثر فأكثر من المرشحين للهجرة غير الشرعية، وهم يتسللون داخل الشاحنات المتوجهة إلى إسبانيا والحافلات والحاويات المحملة على البواخر بالموانئ. وحضورهم ملحوظ ببعض المدن الإسبانية، ولا يوحي لفظ الشباب اللصيق بالمهاجرين بتوصيفات اجتماعية معينة فهناك شريحة من المهاجرين الذين يقاربون الأربعين سنة ومنهم المتزوجون وكذلك ذوو الأطفال[2].

وإلى جانب ذلك أصبحت النساء يغامرن بحياتهن في نفس الظروف الصعبة التي يقدم فيها الرجال على الهجرة. وقد ذكرت صحيفة (ABC) الإسبانية في عددها الصادر يوم ٢٣ يونيو ١٩٩٩ أن الحرس المدني الإسباني اعترض قاربا على متنه ١٥ امرأة، والأكيد أن الهجرة النسوية خارج التجمع

---

(١) موقع الجزيرة الفضائية، الهجرة في قوارب الموت، الإثنين ٣٠/ ١١/ ١٤٢٥هـ.
(٢) عبدالوهاب الرامي، الإعلام والهجرة غير الشرعية، مرجع سابق.

العائلي بدأت تنتعش مع منتصف الثمانينيات، وذلك من أجل تحسين مستويات المعيشة، وضمان مستقبل أفضل للأبناء[1].

غير أن الأمور لم تستمر على هذا النحو لفترة طويلة، فسرعان ما أخذت تنتشر محاولات جديدة لتحقيق المزيد من الضبط، فتم تعديل الاتفاقيات بين الدول، وأصبحت الدول التي كانت تدعو إلى حماية الأطفال وتحول دون عودتهم إلى مواطنهم الأصلية تطالب بقوة وإلحاح على ترحيل المهاجرين النساء والأطفال إلى بلدانهم الأصلية، دون النظر إلى أوضاعهم النفسية والاجتماعية، فباتت أحلام الراغبين في الهجرة في طريقها إلى التلاشي لأن اتفاقا جديدا وُقع بين حكومتي المغرب وإسبانيا سمح للحكومة الإسبانية بإعادة هؤلاء الأطفال إلى المغرب وهو اتفاق أثار احتجاجات واسعة في أوساط المنظمات الإنسانية على اعتبار أن المغرب لا يملك بنية تحتية قادرة على استيعابهم ووقايتهم من التشرد في الشوارع وأنهم سيعودون إلى تكرار رحلة الموت من جديد[2].

وقد ترتب على هذا التحول أن الأطفال الراغبين بالهجرة باتوا يتحينون الفرص للتسلل إلى داخل سيارة أو شاحنة تقلهم إلى الضفة الأخرى من المضيق، ولكن رقابة الشرطة واقفة لهم بالمرصاد في جميع زوايا الميناء. أسامة لم يتجاوز بعد عامه الثاني عشر يروي لنا تجربته الأولى في الهجرة منذ سنتين وكيف أعادته الشرطة الإسبانية إلى المغرب ليكرر المحاولة مرة أخرى ويبدو أن الضحية الأولى لهذه المحاولات هي طفولته الغضة التي غادرها مبكرا لكي يتعلم أشياء تبعده أكثر فأكثر عن كل ما يربطه بحياة الطفولة[3].

(١) المرجع السابق.

(٢) موقع الجزيرة الفضائية الهجرة في قوارب الموت الإثنين ٣٠/ ١١/ ١٤٢٥هـ.

(٣) المرجع السابق.

أمـا مظاهـر الهجرة غير الشرعيـة إلى الولايات المتحـدة الأمريكية ومن حدود المكسـيك فتقدر الولايات المتحدة عدد المهاجرين غير الشرعيين فيها بنحو ١٢ مليون شـخص منهم نحو ٢,٦ ملايين مكسـيكي، ولإيقاف هذه الظاهرة أو الحد منها فقد وقّعت حكومتا المكسـيك والولايات المتحدة خطة شراكة لحماية الحدود تدعى «الشراكة الذكية»[١].

إن تحليل مضمون الحالات التي تجسـد مشكلة الهجرة غير المشروعة، لم تعد مشكلة اقتصادية وحسب، بقدر ما تكتسب بعداً اجتماعياً وإنسانياً، فهي من المشكلات الخطيرة في نوعيتها، أكثر بكثير من أبعادها الاقتصادية المتعلقة بهـذه الدولة أو تلك، بالإضافة إلى كونهـا تحمل قدراً كبيراً من الأخطار على حياة الناس، وهم في ظروف نفسية واجتماعية معقدة.

١ . ٥ الطرق والوسـائل المسـتخدمة في الهجرة غير المشروعة

تأخـذ الهجـرة غـير المشروعة طرقـاً مختلفـة، وتعتمد أسـاليب متعددة، خاصـة وأنهـا مهددة كل يـوم بأخطار رجـال الأمن في الـدول المصدرة لها، وفي الدول التي تسـتقبلها على حد سـواء، وبالنظر إلى أن العوامل المنتجة لها مسـتمرة وقائمة، فمن الطبيعي أن تتكيف مع البيئة المحيطة بها، وتعمل على إيجاد طرق وأسـاليب تمكنها من الاسـتمرار. ويمكن التمييز بين ثلاثة طرق في هـذا المجال هي: الطـرق التقليدية التي تنظمها جماعات التهريب المنظمة، وهـي الأكثـر قـوة وانتشـاراً، والطـرق الاجتماعية التـي تعتمد الـزواج من

(١) أحمـد علـو، الهجـرة غير الشرعية بـين تجارة الأوهـام وحلم الثـروة، موقع الجيش اللبناني، مجلة الجيش، العدد ٢٨٩، تموز ٢٠٠٩م.

أجنبيات، وأخير الطرق الفردية، وهي الأقل انتشاراً، ولها وسائلها المختلفة أيضاً.

١ .٥ .١ جماعات التهريب المنظمة

تعمل على تنظيم الهجرات غير الشرعية جماعات تهريب مختلفة الأشكال بهدف الحصول على ثروات مالية كبيرة تزيد في قيمتها كثيرا على قيمة تكاليف الانتقال المسموح به بين الدول، وتنظم لهذا الشأن عقوداً شفوية مع الراغبين في الهجرة يتعهد من خلالها المهاجر بدفع قيمة مالية يختلف مقدارها بين الدول والظروف وطبيعة الحدود والمسافات كثيراً، مع غياب شروط الأمان خلال عملية التنقل، خاصة وأن وسائط النقل (المراكب البحرية) غالباً ما تكون قديمة وغير مجهزة بوسائل الأمن أو شروطه المناسبة، علاوة على تحميلها أوزاناً تزيد كثيراً على طاقاتها الفعلية، مما يجعلها مهددة بالخطورة مع ظهور أقل عوارض ممكنة.

١ ـ المهاجرون غير الشرعيين يتنقلون في قوارب غير آمنة

على شواطئ المغرب العربي، التي تشكل المدخل الأساسي لأوروبا بالنسبة للقادمين من إفريقيا، يتجمع المهاجرون غير الشرعيين غالباً في أماكن قريبة من البحر، ويتسللون في ظلام الليل باتجاه مواقع متفق عليها مع أصحاب المراكب، ينتظرون منهم إشارة الانطلاق، وأصحاب المراكب بدورهم ينتظرون سكون البحر وهدوءه، لينطلقوا بعد ذلك بقواربهم خاصة في الليالي التي يختفي فيها القمر، فإن بلغ القارب الضفة الأخرى من البحر دون أن تأتي عوامل الطبيعة، من رياح وأمواج انتقل المهاجرون بعدها

إلى مراحل جديدة في رحلتهم، يجابه المهاجرون فيها حرس الحدود من الدول المستقبلة لهم، غير أنهم في الغالب يجابهون حرس الحدود قبيل وصولهم إلى شواطئ الضفة الثانية، وما إن يتم إلقاء القبض عليهم، ويعادون من حيث أتوا، حتى يعودوا إلى المحاولة من جديد، بناء على اتفاقهم مع جماعات التهريب التي وفرت لهم وسائط النقل، وقد يحدث ذلك مرتين أو ثلاثة، وهذا التعهد من قبل المهربين يشجع العديد من المهاجرين إلى تسليم مصيرهم لهؤلاء[1].

وعلى امتداد السواحل الليبية المطلة على البحر المتوسط، التي تشكل واحداً من المداخل الجنوبية لأوروبا عبر إيطاليا، تقدر السلطات الإيطالية العدد المؤهل لمثل هذا النوع من الهجرة من الجماهيرية الليبية وحدها بمليون ونصف مهاجر تقريباً، معظمهم من دول الشمال الإفريقي، فضلا عن الدول الإفريقية الأخرى لاسيما من الصومال وإريتريا وتشاد وإثيوبيا. ويأتي معظمهم بعد تجميعهم في أماكن التقاء داخل كل دولة على حدة، ثم تقوم عصابات التهريب بنقلهم عبر حافلات كبيرة إلى طرابلس وهناك ينتظرون عدة أسابيع إلى أن تنتهي عصابات التهريب من استكمال «تربيطاتها» مع بعض عناصر الشرطة وخفر السواحل مستخدمة في ذلك -كما يقول بعض المهاجرين- الرشوة، وحينما يقترب موعد السفر يقسم المهاجرون إلى مجموعات يتراوح عدد كل منها ما بين ٨٠ و١٠٠ ثم تنطلق بهم عصابات التهريب إلى مدينة زوارة الليبية التي تبعد عن سواحل إيطاليا بنحو ١٥٠ ميلا بحريا يقطعونها في رحلة بحرية قد تستغرق يوما واحدا إذا كان الجو صحوا، ومن زوارة تضع عصابات التهريب المهاجرين في قوارب مقابل

---

(١) موقع الجزيرة الفضائية، أسباب الهجرة السرية وسبل التصدي لها، الإثنين ٣٠/ ١١/ ١٤٢٥هـ.

مبلـغ من المال يراوح بـين ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ يورو، ثم يفاجأ الكثير من هؤلاء بأن حرس الحدود الإيطالية قـد رصدهم بالرادارات وأجهزة الرصد الليلية المتطورة فيقعون بعد هذا العناء في قبضتهم ومن ثم يرسلونهم في الأغلب إلى معسـكر للإيواء أقيم لهـذا الغرض في جزيرة لامبدوزا جنـوبي إيطاليا تمهيدا لترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

وفي المدخـل الغربي الجنـوبي لأوروبا، تمكنت السـلطات التركية في عام ٢٠٠٠م، مـن اعتقـال (٩٤) ألـف مهاجـر بطريقة غير شرعيـة، إلى جانبهم (٨٥٠) مـن العاملـين في تنظيـم عمليـات التهريب، وكان هؤلاء يمارسـون نشـاطاتهم في ظل قوانين إما ضعيفة ضعفاً شـديداً، أو غائبـة كلياً، مما يمكن هـذه الجماعـات من العمـل في بلدان العبـور دون رقيب أو حسـيب، فينظم المهربـون إجراءات السـفر لمجموعـات يتراوح عددها بين عشرين شـخصاً وثلاثين بالباصات والشـاحنات والقوارب الصغيرة، تبعاً للشروط المتاحة، وفوق سطح البحر، يجتمع المئات من البشر في قاع السفن المتهالكة ويجوبون بهـم المحيطـات في رحلات محفوفة بالأخطار العظيمة، فقد اكتشـفت سـفن غارقـة وهي مكتظة بالـركاب الذين قد يصل عددهم إلى ألف راكب أحياناً، وهذه السـفن الحاملـة للبضائع البشرية، قديمة متهالكـة وغير صالحة لعبور البحـار، اذ تم شراؤها بأسـعار رخيصة، ولذلك غالباً مـا تتحول الى مصائد للمـوت والهلاك المحقق لمسـافرين دفع الواحد منهم بـين ألف وثلاثة آلاف دولار، ليحصلـوا على مواطئ لأقدامهم، في أماكن مظلمة، لا يصلها الهواء، ولا تحتوى على أية مرافق صحية أو قوارب للنجاة[1].

---

(١) موقـع الجزيـرة الفضائيـة، أسـباب الهجـرة السريـة وسـبل التصـدي لهـا، الإثنين ٣٠/ ١١/ ١٤٢٥هـ.

لقد أصبح العديد من المقاهي المنتشرة في المدن المغاربية مقرات لسماسرة الهجـرة غير الشرعيـة الذين باتوا يجيـدون عملية الترويج لهـا ويتقنون طرق نقـل الأخبار بالطرق و الوسـائل و الأدوات الواجب توفرها في كل عملية، فالهجـرة السريـة صارت لها فنون و طقوس خاصة يسـهر على تنفيذها أناس متخصصون يعملون في إطار مافيات كبيرة متعددة الجنسـيات ، تسـتطيع أن تهجـر المغاربة من تونـس ـ كما انفضح مؤخرا في حـادث الغرقى الثمانين من جنسـية مغربيـة ـ و أن تهجر شـباب دول الصحراء من المغـرب أو الجزائر ، مثلما تتمكن من تهجير الليبيين أو المصرين عبر مالطة و قبرص.

و في المغـرب يتراوح ثمـن الهجرة السرية عبر قـارب من قوارب الموت مـا بين ٢٠ ألف درهم إلى ٥٠ ألف درهم حسـب ضمانـات النجاح، (ما بين ١٠٠٠ دولار و ٥٠٠٠ دولار أمريكي)، إلا أن الهجرة السرية في دول الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسـط لا تنحصر فقط في قوارب الموت، و إنما تتوزع على بدائل أخرى من قبيل عقود العـمل الـمـزورة والزيجات البيضاء والاختباء في السـيارات و حافلات الركاب و شاحنات البضائع، فضلا عن السفر القانوني الذي يكون من أجل السياحة أو العمل أو المشاركة الرياضية فيستحيل هجرة سرية كما حدث مع العديد من الأندية الرياضية.

ففـي ميناء طنجة (شـمال المغرب) يتربـص الأطفال دوما بالشـاحنات المحملـة بالبضـائـع التي تسـتعد لعبـور المضيق ، بحثا عـن مخابئ سرية في الأسـفل قريبـا من العجـلات أو المحـرك، حيث يقـضي هـؤلاء «الحراكون الجدد» أزيد من عشرين سـاعة بين أحضان الخطر حتى يصلوا إلى بر الأمان، لتكـون مافيـات الدعـارة أو التنصـير أو المخدرات لهم بالمرصـاد، و في هذا الصدد تشـير إحصائيات بعض الجمعيات العاملـة في ميدان الطفولة بمدينة طنجة إلى أن أزيد من أربعة آلاف طفل مشرد يجوبون شـوارع المدينة أملا في

الحريك ، يتوفق منهم القلة في الوصول إلى الضفة الأخرى ، في حين يكون الموت أو الاعتقال أو المزيد من الانحراف مصير الغالبية العظمى منهم.

٢ـ مهاجرون غير شرعيين في قبضة أجهزة الضبط الأمني

٢ .٥ .١ التحايل الاجتماعي والهجرة عن طريق الزواج

ظهرت عملية الإقبال على الزواج من أجنبيات بهدف الحصول على الإقامة المشروعة في الدول الأوروبية عندما بدأت المفاوضات بين دول الاتحاد الأوروبي، ودول أوروبا الشرقية لانضمام الأخيرة إليه، نشطت بين الشباب المصريين محاولات الهجرة غير المشروعة إلى دول أوروبا الشرقية بهدف الزواج من مواطنات هذه الدول، واكتساب الشرعية القانونية التي تتيح لهم الاندماج في المجتمع الأوروبي بعد أن تنضم إليه الدول المشار إليها، ويصبح من ثم في مقدورهم التنقل بحرية بين الدول الأوروبية والتمتع بجنسية هذه الدول فيما بعد[1].

الأطفال ضحايا الهجرة غير المشروعة

غير أن السلطات المصرية لاحظت كثرة قدوم النساء من دول أوروبا الشرقية إلى مصر بهدف الزواج من المصريين الراغبين في السفر إلى أوروبا عن طريق وسطاء تابعين لمافيا الهجرة الدولية مقابل مبلغ من المال يصل أحيانا إلى نحو ٤٥ ألف جنيه مصري، أي ما يساوي سبعة آلاف دولار

(١) قسم البحوث والدراسات (موقع الجزيرة الفضائية) الهجرة غير الشرعية في مصر تبتدع أساليبها الخاصة، ٢/ ٢/ ١٤٢٦هـ.

تقريباً (الدولار يعادل نحو ٦ جنيهات)، وسرعان ماتنبهت لذلك حكومات دول أوروبا الشرقية نفسها، ومضت في اتخاذ التدابير التي تحد منه، وأخذت بتعديل قوانينها وتشريعاتها، خاصة بعد انضمامها الفعلي إلى الاتحاد الأوروبي فيما بعد لكي تتواءم قوانين الهجرة والجنسية لديها مع بقية دول الاتحاد ولتسد الباب أمام مثل هذه الطرق التي تحاول الالتفاف والتحايل لتحقيق حلم الهجرة[1].

١ .٥ .٣ الطرق الفردية والتسلل عبر محطات الانتقال (الترانزيت)

تأخذ العصابات المنظمة بتطوير وسائل تهريب الأشخاص بطرق مختلفة، تبعاً لأذواق الراغبين، إذ تمكنت من تزوير تأشيرات دخول إلى دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الإفريقية من خلال النزول في مطارات الدول الأوروبية بصفة «عابرين» «ترانزيت»، ولكن ما إن يضع الشاب المصري قدمه فيها حتى يسارع بتمزيق جوازات السفر التي يحملها ويطلب اللجوء إلى هذه الدول وعدم استكمال رحلته إلى وجهته المنصوص عليها في تأشيرة السفر. كل ذلك يتم بالتنسيق مع عصابات متخصصة في مثل هذا النوع من عمليات التزوير، غير أن سلطات الأمن في مطارات الدول الأوروبية التفتت إلى هذه الطريقة فبادرت بترحيل هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية مرة أخرى وعدم السماح لهم بدخول أراضيها[2].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) سامي محمود، الهجرة غير الشرعية، حلم شباب مصر وحتفهم، مجلة الديوان، ٢٦ يناير ٢٠١٠م.

١ .٥ .٤ الإقامة غير المشروعة

تنتشر مظاهر الهجرة غير المشروعة في منطقة الخليج العربي بأشكال مختلفة نسبياً عن تلك التي تنتشر في أوروبا، أو الولايات المتحدة، فعمليات الضبط الأمني للمنافذ الحدودية أوضح، وتهريب الأشخاص بوساطة النقل محدود جداً ما عدا بعض الحالات الفردية التي يمكن اكتشافها بسرعة، ومع ذلك فإن مظاهر الإقامة غير المشروعة تظهر من خلال المتسللين عبر الحدود، وهي حالات فردية، لم تصل إلى حد الجريمة المنظمة، كما هو الحال في التجارب الأخرى، ويمكن أن تظهر أيضاً نتيجة التخلف عن الالتحاق بقوافل الحج والعمرة، وغالباً ما يلاحظ أن شريحة كبيرة من المتخلفين المقيمين بطريقة غير شرعية، يسببون في انتشار مشكلات اجتماعية عديدة، وفي هذا السياق كشفت دراسة علمية حديثة أن ظاهرة التسول في المملكة العربية السعودية تشهد زيادة مستمرة وارتفاعاً مطرداً خلال السنوات الأخيرة، وقد أرجعت الدراسة الأسباب الأساسية لها إلى تزايد المتسللين عبر الحدود، والتخلف بعد أداء الحج والعمرة، محذرة في الوقت نفسه من آثاره السلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية[1]، وحول جنسيات المتسولين أوضحت الدراسة أن معظم المتسولين من الجنسية اليمنية، تليهم الجنسية المصرية، ثم الجنسيات الأخرى، أغلبهم من الأميين ذوي الدخول المنخفضة .أما مناطق تواجدهم فقد بينت الدراسة التي أجراها فريق بحثي من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد أن أكثر المتسولين تم القبض عليهم في مدينة جدة، تلاهم المقبوض عليهم في مكة المكرمة، ثم مدينة

(١) مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ظاهرة التسول في المملكة بازدياد مستمر، أخبار المدينة، العدد ١٦١، ذو الحجة ١٤٣٠هـ،ص٩.

الرياض، وأن معظم المقبوض عليهم من غير السعوديين الذين يتسولون في الأسواق والمساجد وعند الإشارات المرورية[1]، واتضح لدى فريق البحث أن الأسباب الرئيسة للتسول تتمحور حول العوز الشديد ، والبطالة ، والظروف الأسرية، وتعاطف أفراد المجتمع مع حالة المتسول، وعدم وجود رادع قوي يمنع من التسول، إضافة إلى ضعف إمكانات حملات مكافحة التسول، وكثرة المتخلفين من العمالة الوافدة، ووجود عصابات تشرف على التسول[2].

وفي الإمارات العربية المتحدة يؤكد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أن ظاهرة العمالة غير المشروعة تشكل واحدة من الأسباب الأساسية لعدم التوازن في التركيبة السكانية بدولة الإمارات العربية المتحدة٠، ويضيف أنه ومما لا شك فيه أن معالجة هذه المشكلة هي في يد العمالة المواطنة المدربة التي عليها أن تقتحم كل نواحي سوق العمل وإلا فستظل الحاجة الى العمالة الوافدة قائمة على الرغم من الجهود التي تبذل في تدريب وتأهيل الشباب المواطن.

وتشير دراسات حديثة في منطقة الخليج العربي إلى انتشار أسواق عمل خاصة تعمل في الخفاء، تستخدم فيها وسائل المتاجرة بتأشيرات الدخول ورخص العمل بعيداً عن رقابة الأجهزة الأمنية، ولا تضع في حساباتها عوامل المهارة والخبرة والكفاءة للعمالة الوافدة ، ومن ثم هي تعمل كمعول هدم في جدار تنظيم واقع العمالة الوافدة التي تسعى الى تحقيقها دول المجلس، وقد تم إعداد تقارير عديدة من جهات حكومية أو منظمات دولية تبحث في

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

نسب العمالة غير الشرعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تبين أن نحو (١٥٪) من القوى العاملة الوافدة يقيمون بصفة غير شرعية، ويشير الى ذلك أيضاً ما تكشفه الحملات على الهجرة غير الشرعية من وقت لآخر، ففى الفترة من ١٩٩٦ الى ١٩٩٨، مُنح المخالفون مهلة لإعفائهم من العقوبة لإقامتهم غير الشرعية، وكان عددهم فى السعودية والإمارات وحدهما (٩٥٢) ألف مقيم غير شرعي، ويتوقع الباحثون أن تستمر محاولات تهريب المهاجرين والإقامة غير الشرعية ، على رغم القيود التى تزداد شدة ، لأن دواعي الانفتاح تزداد قوة هى الأخرى ، كما أن الجريمة المنظمة تزداد تنظيماً[١].

١ . ٦ الخلاصة والنتيجة

لقد أصبحت قضايا الهجرة غير المشروعة مصدر قلق لمتخذي القرار في الدول المصدرة لها، وفي الدول المستوردة لها، بالنظر لما تسببه من مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة، بالإضافة إلى المشكلات السياسية بين الدول، وعلى الرغم من الجهود المتكاملة التي تمارسها الدول على المستوى الرسمي، فإن مشكلة الهجرة غير المشروعة تكتسي أشكالاً جديدة ذلك أن العاملين في الجريمة المنظمة لديهم الوعي والانتباه والحذاقة التي تمكنهم من متابعة أي تطور يحدث في العالم لتسخيره وتوظيفه لأغراض تجارتهم غير المشروعة، وتحقيق المزيد من الثراء المادي، مما يدل على أن الأنشطة الإجرامية تتطور مع تطور التنظيمات الاجتماعية الرسمية في أساليبها وتقنياتها واختصاصاتها[٢]،

---

(١) عبدالقادر إسحاق إسماعيل، التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية، ٢٠٠٩م، ص١٤.

(٢) معن خليل العمر، علم ضحايا الإجرام، دار الشروق، ٢٠٠٩م، ص٢٨٠.

ولهـذا لم تجد مشـكلات الهجرة غير المشروعـة حتى الآن حلولاً مناسـبة لها، ويمكـن التوسـع في العوامـل التـي تـؤدي إلى تفاقم المشـكلة على المسـتوى العالمي، لتصبح أكبر بكثير من كونها ضعفاً في الإجراءات الأمنية والقانونية، ومن ذلك:

- مشكلة التباين في مستويات المعيشة التي تزداد وضوحاً، والهوة بين الدول المتقدمـة والدول الفقيرة تزداد اتسـاعاً، ولهذا فـإن عوامل الدفع كالفقر والبطالـة، وعوامل الجذب كالثراء الفاحش، وارتفاع مسـتوى الدخل، ومسـتويات المعيشة، مازالت قائمة بقوة على مستوى الدول، خاصة مع تزايد عمليات الاتصال والتواصل بين هذه الدول.
- مازالـت شـبكات الجريمـة المنظمـة تسـتفيد كثـيراً مـن عمليـات تهريب الأشـخاص والعمـل عـلى توفير الظـروف المناسـبة لعمليـات الانتقال بـين الـدول، وهي تجني مـن خلالها أضعـاف عمليات النقـل النظامية، بالإضافة إلى أن هذه الشبكات تستفيد أيضاً من عمليات تهريب واسعة وغير مشروعة في كثير من الأحيان.
- وفي هذه الظروف الصعبة، ومع مظاهر النمو السكاني الواسع، وانخفاض مسـتويات المعيشـة في الـدول المصـدرة للهجرة تـزداد مظاهـر التفكك الاجتماعـي، ويصبـح ارتباط الفـرد أضعف بالمجتمع الذي نشـأفيه، مما يجعلـه أميـل إلى الانجراف الذي تحكمه قوى الدفـع والجذب من جهة، والقـوى الاجتماعية الفاعلـة التي تتحكم في مشـاعر الناس وعواطفهم ومشاعرهم.

وبسبب قوة العوامل الموضوعية التي تنتج الظاهرة، وتدفع بالأفراد إلى الهجرة غير المشروعة، في الوقت الذي تزداد فيه الجهود الرسمية للدول للحد

منها، فإن المشـكلة تأخذ أشكالاً جديدة ومتطورة، ذلك أن الجهود الفعلية لم تأخـذ بمعالجـة الجذور الاقتصادية والاجتماعية للمشـكلة بقدر ما تحاول أن تمـس أعراضها الخارجية، الأمر الذي يقلل مـن الدور الذي يمكن أن تؤديه الإجراءات القانونية والإدارية في مكافحتها.

المراجع

المراجـــع

إسـماعيل، عبـد القـادر إسـحاق(٢٠٠٩م)، «التنميـة الاقتصاديـة في دول مجلـس التعاون الخليجي ومنافسـة الموارد البشريـة الوافدة لمثيلاتها الخليجية».

بديـر، أسـامة، (٢٠١٠م) «ظاهـرة الهجرة غـير الشرعية، التعريـف والحجم ـ المواثيق الدولية ـ الدوافع والأسباب»، مجلة الديوان، الثلاثاء ٢٦ يناير.

بشـير، هشـام، (٢٠١٠م) «الهجـرة العربية غـير الشرعيـة إلى أوروبا»، مجلة السياسة الدولية (مركز الأهرام)، العدد ١٧٨، يناير.

جريدة الشرق الأوسـط(١٤٣٠هـ)، «ألمانيا: تراجع مفاجئ لثقة المستثمرين في الاقتصاد»، الأربعاء ٢٩ صفر.

خليل، محمد(١٤٢٨هـ)، «علماء أزهريون: فتوى المفتي تخالف روح الشرع»، صحيفة الشرق الأوسط، ٥ ذي القعدة.

درويـش، نبيل(١٤٢٦هـ)، «الفرار من قهـر الفقر إلى وهـم الغنى»، موقع الجزيرة الفضائية، مجلة المعرفة، ٢٩/ ١/ ١٤٢٦هـ.

الرامـي، عبد الوهـاب(٢٠١٠م)، «الإعلام والهجرة غـير الشرعية»، موقع قصة الإسلام الإلكتروني، الثلاثاء ١١/ ٢/ ١٤٣١هـ.

صحيفـة البلد(٢٠٠٨م)، «الأزمـة العالمية تحفّز الهجرة غير الشرعية»، العدد ١٧٢٩ ، (٣/ ١٢/ ٢٠٠٨م).

صحيفة الشرق الأوسط(١٤٢٢هـ)، «الحريري يبحث مع العمادي وقانصو مشكلات العمالة المصرية في لبنان»، ٢٥ شوال.

عطـري، عبد الرحيـم(٢٠١٠م)، «ظاهـرة الهجرة السرية قطـران الوطن أم عسل الضفة الأخرى»، مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٧ يناير.

علو، أحمد(٢٠٠٩م)، «الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة»، موقع الجيش اللبناني، مجلة الجيش، العدد ٢٨٩، تموز.

العمر، معن خليل(٢٠٠٩م)، «علم ضحايا الإجرام»، دار الشروق.

قسـم البحوث والدراسـات (موقع الجزيرة الفضائية)(١٤٢٦هـ)، «الهجرة غير الشرعية في مصر تبتدع أساليبها الخاصة»، ٢/ ٢/ ١٤٢٦ هـ.

قسم الدراسـات والبحوث (موقع الجزيرة الفضائية)(١٤٢٦هـ)، «محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية»، ٢٩/ ١/ ١٤٢٦ هـ.

محمود، سامي(٢٠١٠م)، «الهجرة غير الشرعية، حلم شباب مصر وحتفهم»، مجلة الديوان، ٢٦ يناير.

مدينـة الملك عبـد العزيـز للعلـوم والتقنية(١٤٣٠هـ)، «ظاهرة التسـول في المملكة بازدياد مستمر» أخبار المدينة، العدد ١٦١، ذو الحجة .

موقـع الجزيـرة (الفضائية)(١٤٢٥هـ)، «أسـباب الهجـرة السريـة وسـبل التصدي لها»، ٣٠/ ١١/ ١٤٢٥هـ.

موقـع الجزيـرة (الفضائية)(١٤٢٥هـ)، «الهجـرة في قـوارب المـوت»، ٣٠/ ١١/ ١٤٢٥هـ.

نظيـف، محمـد(١٤٢٦)، «الهجرة بين الحاجيـات وعوائق الاندمـاج»، مجلة المعرفة، موقع الجزيرة، (ملفات خاصة) الجمعة ٢٩/ ١/ ١٤٢٦هـ.